JUN 0 6 1989

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/C.1/15/12
١٠ ايار/مايو ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اللجنة الفنية
الدورة السادسة
١٣-١٥ أيار/مايو ١٩٨٩
بغداد

البند ١٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت

ملخص النتائج والتقديرات الأولية للأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول التي أصابت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الفترة ١٩ آذار/مارس - ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩

مذكرة من الأمين العام التنفيذي

١- بناء على نداء وجهته حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٩٨٩/٤/٣ الى لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) تطلب فيه تقديم العون والمساعدة للتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكارثة الامطار والسيول التي اصابت اجزاء كبيرة من البلاد ابتداء من ١٩٨٩/٣/١٩، فقد قررت اللجنة ايفاد مسؤول الشؤون الاجتماعية الى عدن لمدة اربعة ايام للتباحث مع السلطات الحكومية المعنية والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بصفته المنسّقَ العام لنشاطات الامم المتحدة هناك، ومن ثم اعداد تقرير يتم تقديمه للدورة الخامسة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي ستعقد في بغداد من ١٣ الى ١٨ ايار/مايو ١٩٨٩.

٢- هذا وقد وصل مبعوث الاسكوا الى عدن في ١٩٨٩/٤/٢٠، وتباحث مع عدد كبير من المسؤولين الحكوميين المختصين، وعلى رأسهم السيد صالح منصر السيلي، عضو المكتب السياسي للحزب اليمني الاشتراكي ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس اللجنة العليا لمعالجة اضرار الامطار والسيول بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. كما تباحث مبعوث اللجنة مع السيد ناجي عثمان، محافظ عدن، والسيد عبدالله سعيد عَبَدن، نائب وزير التخطيط، والسيد جعفر حامد، نائب وزير التخطيط لشؤون القطاعات وعضو اللجنة العليا لمعالجة اضرار الامطار والسيول، والسيد صلاح المَطَري، سكرتير اللجنة العليا لمعالجة اضرار الامطار والسيول. والسيد فكرت اكورو، الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالنيابة، والسيد محمد احمد سلمان، سفير جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالعراق، الذي بذل جهودا كبيرة يشكر عليها، لانجاح هذه المهمة. كذلك تم التباحث مع السيد صالح محمد الحلاّقي، عضو مجلس الشعب المحلي لمحافظة عدن ومأمور مديرية الشعب ورئيس لجنة الاضرار لمديرية الشعب بمحافظة عدن.

٣- وبناء على المباحثات التي جرت مع السلطات الحكومية المختصة، ومع ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي بالنيابة، وبعد الاطلاع على المعلومات المتوفرة، افيد بأن امطاراً غزيرة، لم يسبق لها مثيل، ولا حتى الامطار التي هطلت في عام ١٩٨٢، بدأت بالهطول في ١٩٨٩/٣/١٩ واستمرت لفترات متقطعة حتى ١٩٨٩/٤/١٠. وقد تسبَّبت سيول هذه الامطار في إحداث اضرار جسيمة وبالغة في معظم محافظات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وخاصة في محافظات حضرموت، وشبوه، والمهره، ولحج، وابين وعدن (انظر الملحق رقم ١ المرفق بهذا التقرير). وسبَّبت خسائر في الارواح، وفي الثروة الحيوانية، اضافة الى الاضرار البالغة التي الحقتها بمرافق الري، والزراعة، والطرق، والسدود، والمنازل والمؤسسات العامة والخاصة، والتركيبات الكهربائية، والتعاونيات الاستهلاكية والزراعية والسمكية، والقنوات والسواقي والدفاعات والهياكل الارضية للاراضي الزراعية. كذلك أحدثت اضراراً كبيرة في سد حنان في منطقة أحور بمحافظة ابين وفي دفاعات الارض هناك. وحصل انهيار في سد مدينة شبام التاريخية مما أدى الى إلحاق اضرار جسيمة ببعض المعالم الحضارية والتراثية لهذه المدينة العريقة. كذلك أتلفت حوالي ٦٠ في المائة من منتوج القمح والتمباك في محافظة حضرموت، بالاضافة الى اتلاف كميات كبيرة من محاصيل القطن والبطاطس والبصل والثوم وغيرها من الخضروات والفواكه.

٤- ولضخامة الكارثة ولصعوبة الوصول الى مناطق كثيرة عُزلت بسبب انقطاع الطرق، فأن هنالك أضرارا كبيرة لم تتمكن اللجنة العليا لمعالجة اضرار السيول والامطار من حصرها وتقديرها. والجدير بالذكر ان الحكومة تسعى بكل مالديها من قدرات وامكانات لتوفير مواد الاغاثة الاولية لمتضرري هذه المناطق المعزولة وذلك بواسطة الطائرات العمودية. وتبذل الحكومة جهودا مكثفة لاجراء حصر وتقدير دقيق وشامل للاضرار، وسوف يُعمَّم هذا التقدير فور الانتهاء من إعداده.

٥- وقد قامت الحكومة على ما لديها من موارد محدودة، باتخاذ اجراءات عاجلة للحد من هذه الكارثة، بما في ذلك تشكيل لجنة عليا لمعالجة اضرار السيول والامطار برئاسة عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وعضوية كل من الوزارات والمؤسسات التالية: وزارة الانشاءات والاسكان، وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة التخطيط، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، الادارة العامة للحكم المحلي، جمعية الهلال الاحمر اليمني، الجهاز المركزي للمعونات. وقد شُكلّت اللجنة العليا بالقرار رقم ١ لعام ١٩٨٩، الصادر عن رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى وكُلّفت بموجب هذا القرار بالمهام التالية:

(أ) حصر الاضرار الناجمة عن الامطار والسيول لكافة مناطق الجمهورية؛

(ب) استلام المعونات والاشراف على توزيعها على المواطنين في المناطق المتضررة؛

(ج) معالجة الأضرار؛

(د) فتح باب التبرع أمام المواطنين محلياً وخارجياً؛

(هـ) التحرك الخارجي في الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الاقليمية والدولية لتقديم المعونات العينيَّة والماديَّة.

٦- والجدير بالذكر أن اللجنة العليا قد قامت، منذ انشاء اللجنة العليا لمعالجة اضرار السيول والامطار، بتشكيل لجان فرعية على مستوى المحافظات والمديريات والمراكز. وتمَّ تشكيل لجان أهليَّة من المواطنين مهمتها توزيع المعونات على المتضررين والقيام بالاعمال الطوعية وبتنظيم مخيمات للايواء. ونتيجة لجهود هذه اللجان الفرعية والاهلية فقد أمكن ايصال المعونات للمناطق المتضررة بسرعة من خلال تشكيل اسطول نقل مباشر، يعمل دون توقف، من العاصمة عدن الى المناطق المتضررة. ونقلت مواد الاغاثة الاولية من مواد غذائية وطبية بواسطة الطائرات العمودية الى المناطق المحاصرة والمعزولة نتيجة للكارثة والتي يصعب الوصول اليها عن طريق المواصلات الاخرى. وتتركز نشاطات الطائرات العمودية بصورة خاصة ومكثّفة في وادي المسيلة بمحافظة المهرة، التي تضررت بصورة كبيرة، ولم تتمكن اللجنة حتى اعداد هذا التقرير، من حصر وتقدير معظم الاضرار الناجمة عن هذه الكارثة.

٧- ونتيجة لحجم الكارثة الأليمة، التي يتوقع أن تزيد أضرارها عن كارثة عام ١٩٨٢، وبالرغم من الجهود الكبيرة والمكثّفة التي بذلتها الحكومة لمحاولة تقدير الاضرار الناجمة عن هذه الكارثة، فإنها لم تستطع حتى إعداد هذا التقرير، سوى تحديد بعض الاضرار النوْعيَّة والتي لا تشكل سوى جزء بسيط من مجموع الاضرار المتوقعة وذلك لأن جهود الحكومة تركزت بالدرجة الاولى على توزيع مواد الاغاثة الاولية على المناطق المتضررة بواسطة الطائرات العمودية، ثم التركيز بعد ذلك على الحد من آثار الاضرار الاخرى عند سنوح الفرصة وتوفر الامكانات المادية والبشرية. ونتيجة لهذه الظروف فان التقديرات الاولية للاضرار والمتوفرة حتى ١٩٨٩/٤/٧ والمبينة ادناه يجب أن تؤخذ على أنها تقديرات أولية تغطي بعض الاضرار التي تمّ حصرها وتحديدها حتى الاسبوع الاول من شهر نيسان/ابريل ١٩٨٩. ويمكن تلخيص هذه الاضرار التي تم تحديدها من قبل السلطات الحكومية والمتوفرة حتى اعداد هذا التقدير كالتالي:

(أ) وفاة حوالي ٢٣ شخصاً؛

(ب) جرح حوالي ٥٣ شخصاً، وتشريد حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص، وتضرُّر حوالي ٠٠٠ ٢٦٠ شخص بصورة أو بأخرى؛

(ج) لحق الدمار الكلي او الجزئي بحوالي ٢١٤ ٤ منزلاً؛

(د) لحق الدمار بنحو ٣٧٧ منشأة (ادارات حكومية، تعاونيات ...الخ)، من بينها ٣٥ مدرسة و ١٥ مركزاً صحيا ووحدة صحية؛

(هـ) جرفت السيول حوالي ٤٦٤ ٤٨ فداناً، من بينها حوالي ٩٦٧ ١٧ فدانا من الأراضي الزراعية جرفت جرفا كليا وحوالي ٤١٥ ٨ فدانا جرفت جرفا كليا مع المحاصيل الزراعية التي عليها؛

(و) لحق الدمار بنحو ٦٨٨ ٣٤ شجرة مثمرة من بينها ٢٠٠ ٤ شجرة بن؛

(ز) لحق الدمار بنحو ٤٠٠ مضخة ري، وبحوالي ٥١٣ بئر ارتوازية ومكشوفة، وبنحو ٣٢٠ آلية زراعية وغير زراعية.

(ح) لحق الدمار بحوالي ١٢٤ ١ كيلومتراً من الطرق المسفلتة والمرصوفة والطرق الترابيَّة؛

(ط) نفوق حوالي ٤٦٧ ٥ رأساً من المواشي وتلف حوالي ٠٢٨ ١ خلية نحل؛

(ي) حدثت اضرار جسيمة وبالغة في كل من سدي حنان وشبام؛

(ك) تلف حوالي ٦٠ في المائة من منتوج القمح والتمباك بمحافظة حضرموت؛

(ل) تلف كميات كبيرة يصعب تحديدها من محاصيل القطن والخضروات والفواكه.

٨- وكما هو مبين في الملحق رقم ٢ المرفق بهذا التقرير فان معظم الوفيات حدثت في محافظة حضرموت، ومعظم المنازل والمنشآت والاشجار المثمرة التي دمرت تقع في محافظتي حضرموت والمهرة، ومعظم الاراضي الزراعية التي جرفت بواسطة سيول الامطار تقع في محافظتي لحج وابين، ومعظم الابار والمضخات التي تلفت تقع في محافظتي حضرموت ولحج، ومعظم المواشي التي هلكت تقع في محافظات لحج والمهرة وشبوه، ومعظم الطرقات التي تهدمت تقع في محافظة حضرموت.

٩- وبعد أن قدمت الحكومة كل ما في وسعها من مواد الاغاثة الاولية وسخّرت كل إمكاناتها المتاحة للحدّ من ازدياد الاضرار البشرية، اتصلت بالممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٥، وطلبت منه، بصفته المنسّق العام لنشاطات الامم المتحدة في الجمهورية وبصورة رسمية، مناشدة جميع منظمات الامم المتحدة، بما فيها مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث (UNDRO)، تقديم معونات فورية وعاجلة لاغاثة المتضررين من السيول والامطار بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

١٠- واستجابت عدة دول شقيقة وصديقة وكذلك عدة منظمات ومؤسسات محلية واقليمية ودولية على الفور لنداء الحكومة ونداء مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث، وبعثت بعضها مواد اغاثة اولية (مواد غذائية، مواد طبية، بطانيات، خيم ... الخ)، وتعهدت بعض الدول والمؤسسات الاخرى بتقديم معونات نوعيّة وماديّة. وكما يبين الملحق رقم ٣ المرفق بهذا التقرير، فان المعونات التي ارسلت او تم التعهد بإرسالها عبر مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث بلغت، حتى ١٩٨٩/٤/١٥، ما قيمته ١ ١٦٢ ٨٤٢ دولارا امريكيا. وهناك معونات اخرى يتوقع ان ترسل مباشرة الى الحكومة وهي معونات نوعية ونقدية تُركزّ أساسا على الجانب الانساني وذلك لتوفير مواد الاغاثة الاساسية لمتضرري المناطق المنكوبة. ومهما بلغت هذه المعونات فانها لن تغطي الا جزءا صغيراً من متطلبات الاغاثة المطلوبة لمعالجة الاضرار الجسيمة والبالغة التي نتجت من الكارثة. وبالفعل فان هذه المساعدات الانسانية قد ساعدت في عملية الايواء السريعة للمشرّدين وفي تقديم الاغاثة الطارئة وهذه هي اجراءات أوليّة ومؤقّتة. ولكن المشكلة لا تزال تكمن في الحاجة للحصول على معونات مادية ونقدية لاعادة اصلاح وتعمير المناطق المتضررة وخاصة استصلاح ما يقارب الـ ٥٠ ٠٠٠ فدان وتعمير مايزيد على ٤ ٠٠٠ منزل واصلاح ما يزيد على الف كيلومتر من الطرق، بالاضافة الى ترميم السدود

والقنوات وهياكل الري الدفاعية للارض وتعمير المدارس والمنشآت والمراكز الصحية التي تهدمت، واعادة زراعة الاراضي المستصلحة وزيادة الانتاج لتعويض ما تمّ اتلافه. وهذه الاصلاحات تتطلب مبالغ كبيرة تزيد على قدرة وامكانات بلد كجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الموارد المحدودة جداً والتي تعتبر من أقل البلدان نمواً حسب تصنيف الامم المتحدة.

١١ - وبما ان التقديرات المتوقعة لهذه الكارثة من قبل الحكومة قد تفوق حجم الخسائر والاضرار التي نتجت عن كارثة عام ١٩٨٢ والتي بلغت حينئذ ما يقارب ٣٣٠ مليون دينار يمني (أي ما يعادل ٩٦٠ مليون دولار امريكي)، فقد اصبح من الضروري التأكيد على ضرورة إحياء تطبيق القرار رقم ١٠٧ (د - ٩) «المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية» الذي إعتمدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاجماع في عام ١٩٨٢ (للاطلاع على نص القرار يرجى الرجوع الى الملحق رقم ٤ المرفق بهذا التقرير)، والذي ينص، ضمن اشياء اخرى، على ما يلي:

"ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ قرار يدعو الى وضع برنامج بصفة عاجلة يشمل انشاء صندوق خاص لاصلاح وتعمير المناطق المتضررة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تمشياً مع احكام برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح اقل البلدان نمواً».

"تناشد بصفة عاجلة الدول الاعضاء في الامم المتحدة وخاصة الدول الاعضاء في اللجنة، العمل على تسهيل وضع البرنامج وتنفيذه بصفة عاجلة والمساهمة الطوعية بسخاء في الصندوق الخاص المقترح".

١٢ - وكما يتضح مما سبق ذكره، وعلى الرغم من المعونات الانسانية التي تم التعهد بمنحها، فإن هناك حاجة ماسة وملحة لمناشدة المجتمع الدولي بتكثيف الجهود والمبادرات لتقديم مساعدات نقدية ومادية (مواد بناء، آلات، معدات انشائية وزراعية، حفارات مياه ... الخ) بصورة عاجلة وسخية لمساعدة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اصلاح وتعمير المناطق المتضررة وبالتالي استئناف الانتاج الزراعي وبناء اقتصادها الوطني.

المرفق رقم ١
- ٦ -

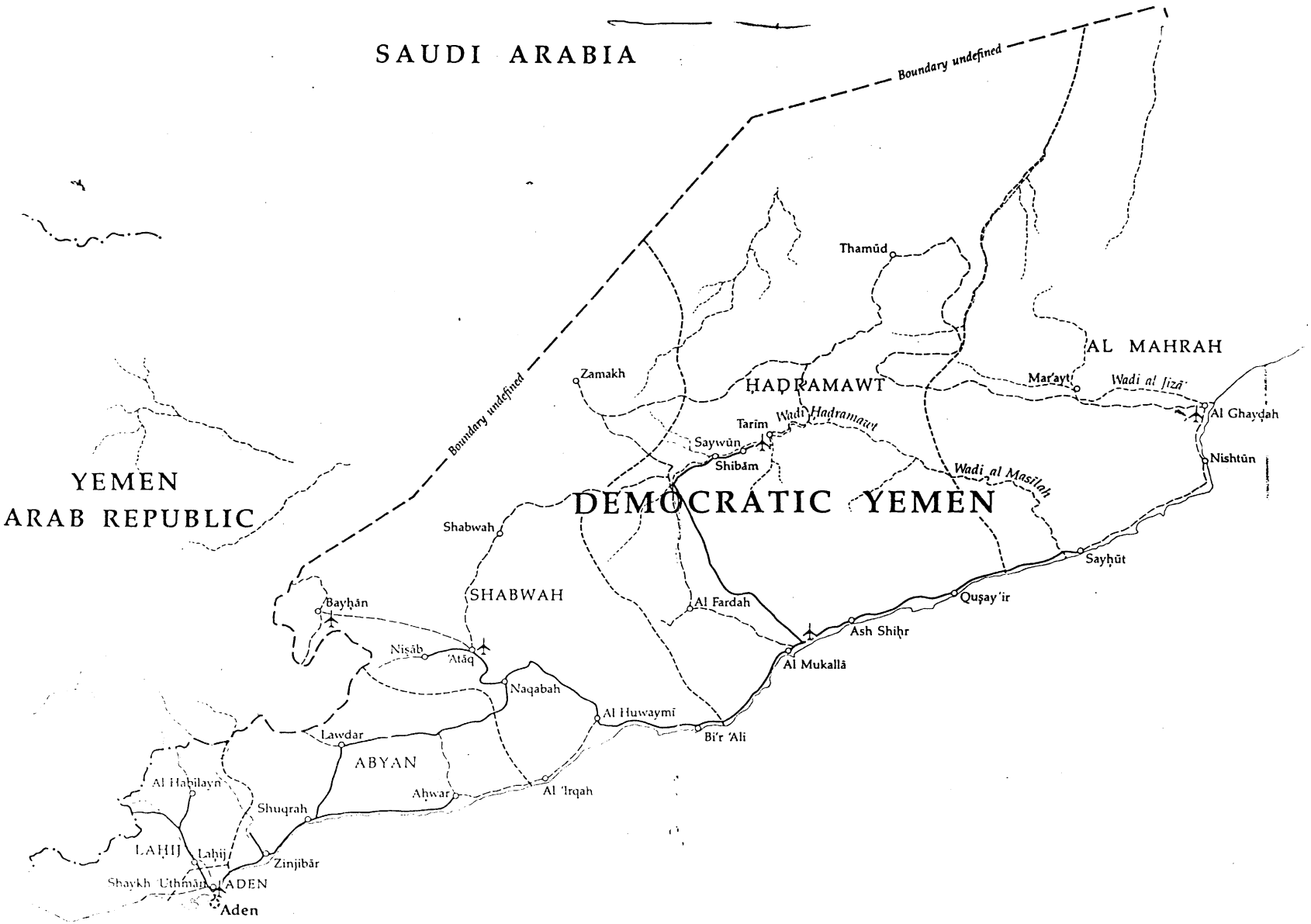

المرفق رقم ٢

بعض الاضرار الناجمة عن كارثة الامطار والسيول التي أمكن حصرها وتقديرها حتى ٧ أبريل/نيسان ١٩٨٩ (*)

نوع الاضرار	قياس الوحدة	اجمالي الضرر بالجمهورية	محافظة عدن	محافظة لحج	محافظة ابين	محافظة شبوه	محافظة حضرموت	محافظة المهرة
وفيات	شخص	٢٣	–	٣	٣	٢	١٤	١
جرحى	شخص	٥٣	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
تهدم منازل	منزل	٤ ٢١٤	٢٠٩	١٥٧	٣٢٢	٤٩٥	١ ٩١١	١ ١٢٠
تهدم منشآت	منشأة	٣٧٧	٥	٩	٧٨	١٢٩	١٠١	٥٥
جرف اراضٍ زراعية	فدان	٤٨ ٤٦٤	–	١٨ ٣٠٠	١٣ ٢٦٢	٦ ١٦٩	٦ ٥٣٣	٤ ٣٠٠
جرف كلي	فدان	١٧ ٩٦٧	–	٢ ٢٧١	٨ ١٧٥	١ ٥٩٣	٣ ٧٢٨	٣ ٣٠٠
جرف جزئي	فدان	٢٢ ٠٨٣	–	١٥ ٢٤٤	١ ٨٦٢	٣ ٩٧٦	–	٣ ٠٠٠
جرف محاصيل	فدان	٨ ٤١٥	–	٧٨٥	٣ ٢٢٥	١ ٦٠٠	٢ ٨٠٥	–
اقتلاع اشجار مثمرة	شجرة	٣٤ ٦٨٨	–	٥٦٤٢	–	٣ ٢٥٤	٨ ١٩٢	١٨ ٦٠٠
تدمير آبار	بئر	٥١٣	–	١٥٧	٩٧	٦٦	١٣٥	٥٨
اتلاف مضخات ري	مضخة	٤٠٠	–	٨٦	٣٠	٦٣	١٦٥	٥٧
اتلاف آليات	آلة	٣٣٠	–	٥	–	١٧	٣٩٥	٣
نفوق مواشي	رأس	٥ ٤٦٧	–	١ ٨٨٣	٥٨٠	١ ٣٢٨	–	١ ٦٧٦
تهدم طرق	كيلومتر	١ ١٢٤	–	١٥٠	١٠٠	١٤٠	٥٧٤	١٦٠
تضرر سدود	سدّ	٣	–	–	١	–	١	–
تشريد مواطنين	شخص	٨٠ ٠٠٠	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غيرمحدد
اتلاف خلايا نحل	خلية	١ ٠٢٨	–	–	١٠٢٨	–	–	–

(*) هذه التقديرات الاولية استُمدّت من وزارتي الداخلية والتخطيط وفق ما تم حصره حتى ١٩٨٩/٤/٧، وهناك اضرار أخرى لم تتمكن الحكومة من حصرها بعد.

المرفق رقم ٣

قائمة أولية بالجهات التي تعهدت بتقديم معونات(*)

اسم الجهة المانحة	القيمة التقديرية للمعونة
منظومة الامم المتحدة	
ـ برنامج الاغذية العالمي (WFP)	٧٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ مكتب الامم لبرامج الانماء (UNDP)	٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ منظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF)	٢٥ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالة الكوارث (UNDRO)	٢٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ منظمة الصحة العالمية (WHO)	١٠ ٠٠٠ دولار امريكي
الحكومات والوكالات المتبرعة	
ـ المملكة العربية السعودية (جلالة الملك فهد)	٣٠ مليون ريال سعودي
ـ ايطاليا	٣٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ اليابان	١٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ الجمهورية العربية اليمنية	٣٠٠ ٠٠٠ ريال يمني
ـ المملكة المتحدة	٣٣٠ ٣٣٣ دولارا امريكيا
ـ فرنسا	٢٥١ ٥٢ دولار امريكي
ـ استراليا	٧٥ ٠٠٠ دولار استرالي
ـ المانيا الاتحادية	٣٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ السويد	٥٥٠ ٦٤ فرنكا سويسريا
ـ الولايات المتحدة الامريكية	٢٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ قطر	١٠ ٠٠٠ دولار امريكي
ـ النرويج	٥٧٠ ٢٣ فرنكا سويسريا
ـ هولندا	٧١٠ ٨ فرنكات سويسرية
صندوق الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة (AGFUND) (سمو الامير طلال)	٢٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي
شركة امريكية تتعامل مع العرب لاتريد ذكر اسمها	٢٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي
صندوق الاوبيك (OPEC)	١٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي

المرفق رقم ٣ (تابع)

اسم الجهة المانحة	القيمة التقديرية للمعونة
عن طريق جمعية الهلال الاحمر (تبرعات من البحرين، كندا، المانيا الديمقراطية، عمان، اسبانيا، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفييتي، الجمهورية العربية اليمنية)	١٦٩ر٠٠٩ دولارا امريكيا
شركتي الف أكيتين وتوتال الفرنسية	١٠٠ر٠٠٠ دولار امريكي
السوق الاوروبية المشتركة	٢٨ر٠٠٠ دولار امريكي
الصليب الاحمر الصيني	٥٠ر٠٠٠ يوان صيني
الصليب الاحمر الياباني	٣٧ر٠٠٠ ين ياباني
اتحاد النقابات العالمية	٨ر٠٠٠ فرنك سويسري
مكتب شركة توتال، عدن	٢ر٠٠٠ دينار يمني
هبات اخرى بدون تحديد الجهة	١٠٠ر٠٠٠ دولار امريكي

(*) ملاحظات:

١ - لا تضمن القائمة بالضرورة كلّ المعونات المقدمة حتى اعداد هذا التقرير وهي قابلة للتدقيق والتثبت.

٢ - وضعت هذه القائمة الاولية بناء على المعلومات التي امكن الحصول عليها من السلطات الحكومية ومن مكتب الامم المتحدة للانماء بعدن.

٣ - بالاضافة الى المعونات الواردة في القائمة اعلاه، فقد أُفيد بأن مواد اغاثة (مواد غذائية، مواد طبية، خيم ...الخ) قد أُرسلت من قبل كل من المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية اليمنية وفرنسا والامارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان والعراق وجيبوتي. كذلك ارسل السودان فريقاً طبياً الى الجمهورية وهو يعمل حالياً بمحافظة حضرموت.

المرفق رقم ٤

١٠٧ (د - ٩) "المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية"(١)

إن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

إذ تلاحظ بعميق الاسف الخسارة الفادحة في الأرواح والممتلكات وكذلك تدمير الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية بسبب السيول التي تعاقبت على البلاد ثلاث مرات خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ في جميع المحافظات الست لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،

وبعد أن استمعت الى بيان ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن الجهود التي تبذلها حكومة اليمن الديمقراطية لمواجهة هذه الكارثة، وبعد أن اخذت علما بتقرير ممثل مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث،

وإذ تلحظ مع التقدير المساعدات العاجلة التي قدمتها بعض الدول الاعضاء في اللجنة وغيرها من الدول، وكذلك المساعدات المقدمة من قبل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية والقطرية لاغاثة ضحايا المناطق المنكوبة بالسيول،

وإذ تلحظ أيضا مع التقدير قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢، الذي يحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية والاقليمية والطوعية على المشاركة في عمليات الاغاثة وتقديم الدعم والمساعدات لبرامج اصلاح وتعمير المناطق المنكوبة بالسيول،

وإذ تبدي عميق قلقها لان ضخامة الاضرار الناجمة عن السيول وكذلك متطلبات التعمير والاصلاح قد جعلت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تواجه صعوبات اقتصادية بالغة، رغم مساعدات الاغاثة الفورية التي قدمت حتى الآن،

---

(١) للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في أعقابه هذا القرار أنظر الفقرات ٩٣-٩٦ من تقرير الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية لغربي اسيا (٨-١٢ أيار/مايو ١٩٨٢)، الملحق رقم ١٢، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوثائق الرسمية، ١٩٨٢، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٨٢ (E/1982/22) (E/ECWA/157/Rev.1).

وإذ ترى ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، باعتبارها من أقل البلدان نمواً، عاجزة عن تحمل الاعباء المتزايدة المترتبة على توفير المأكل والمأوى الفوري والمناسب لعدد كبير من السكان المتأثرين بالفيضانات والذين أصبحوا بلا مأوى فضلا عن اتخاذ تدابير الاصلاح والتعمير في المناطق المتضررة،

وإذ ترى أيضاً ان الكارثة من الضخامة الى الدرجة التي تاثر معها جهود وآفاق التنمية في اليمن الديمقراطية تأثيرا سلبياً،

١ - تؤيد بقوة أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود نحو سرعة تنفيذها؛

٢ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ قرار يدعو الى وضع برنامج بصفة عاجلة يشمل انشاء صندوق خاص لاصلاح وتعمير المناطق المتضررة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تمشياً مع احكام برنامج العمل الزاخر الجديد لصالح أقل البلدان نمواً؛

٣ - تناشد بصفة عاجلة الدول الاعضاء في الامم المتحدة وخاصة الدول الاعضاء في اللجنة، العمل على تسهيل وضع هذا البرنامج وتنفيذه بصفة عاجلة والمساهمة الطوعية بسخاء في الصندوق الخاص المقترح؛

٤ - ترجو من الامين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك الى الدورة العاشرة للجنة.